SC00032.JPG

المراد بقوله افعل ما يكون مشتقا
على طريقة افعل وهي القاعدة المشهورة
في استخراج الامر من المضارع او ما يدل
على طلب فعل ساكن الآخر اعلم ان الامر
اعني المركب من حروف اعم من يطلق على
صيغة افعل صادرة عن القائل كالصيغة
الملفوظة وعلى نفس التكلم بالصيغة
وكذا القول يطلق بمعنى المقول وبمعنى
المصدر فيمكن تطبيق التعريفين المذكورين
على الاعتبارين لكن كونه بمعنى المصدر اولى
لان الامر والنهي من اقسام الانشاء
والانشاء قسيم من اللفظ ثم اعلم
ان لفظ الامر كما له مسمى وهو
صيغة افعل ولها مسمى وهو الوجوب
فلفظ الامر خاص ومسماه ايضا كذلك
ثم اعلم ان اللفظ قد يكون مختصا بالمعنى
لا المعنى به كالمراد في نحو اللسان والفرس
وقد يكون على العكس كالمشترك نحو العين
وقد يكون الاختصاص من الجانبين
كما في قوله وبخصته المراد من الامر
وهو الوجوب بصيغة افعل للازمة
لذلك المراد حتى لا يستفاد الوجوب
الا من هذه الصيغة نقل من ابن ملك

Copyright © King Saud University